

المعاهدة الدولية

بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة



منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



A

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

الدورة الثامنة للجهاز الرئاسي

روما، 11-16 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

مشروع إطار استراتيجية لتنمية القدرات للمعاهدة الدولية في سبيل الأخذ بنهج برنامجي

موجز

سلط الجهاز الرئاسي الضوء في عدة قرارات أثناء دورته السابعة على تنمية القدرات باعتبارها نشاطاً رئيسياً لدعم تنفيذ المعاهدة من جانب الأطراف المتعاقدة. وعلى الرغم من وجود بعض أوجه الترابط بين هذه الأنشطة فإن النظرة العامة على مختلف مبادرات بناء القدرات المزمعة أو المنفذة محدودة. ومن ثم طرح الأمين اقتراحاً على مكتب الدورة الثامنة من أجل الشروع في وضع استراتيجية لتنمية القدرات، وأعد، انطلاقاً من التعليقات المقدمة من المكتب أثناء فترة السنتين، مشروع إطار للصياغة المحتملة للاستراتيجية خلال فترة السنتين المقبلة.

ويُشكل مشروع الإطار الوارد في هذه الوثيقة أساساً أولياً لوضع استراتيجية تنمية القدرات للفترة 2021-2025 التي تأخذ بنهج برنامجي لتحسين الاتساق في تخطيط تنمية القدرات وتنفيذها. وستوفّر الاستراتيجية أيضاً للجهاز الرئاسي نظرة شاملة على المبادرات الجارية لتنمية القدرات. ويمكن لهذه النظرة العامة أن تساعد أيضاً في التعرف على الفجوات وتحقيق التآزر ووضع الأولويات.

التوجيهات المطلوبة

إن الجهاز الرئاسي مدعو إلى النظر في مشروع الإطار الوارد في مرفق هذه الوثيقة كأساس للشروع في وضع مشروع استراتيجية لتنمية القدرات للمعاهدة الدولية بالتشاور الوثيق مع الأطراف المتعاقدة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين. وسيقدّم مشروع الاستراتيجية للفترة 2021-2025 إلى الجهاز الرئاسي في دورته التاسعة للنظر فيه.



يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على الموقع: <http://www.fao.org/plant-treaty/meetings/meetings-detail/en/c/1111365/>

أولاً - مقدمة

- 1- سلط الجهاز الرئاسي الضوء في عدة قرارات أثناء دورته السابعة على تنمية القدرات باعتبارها نشاطاً رئيسياً لدعم تنفيذ المعاهدة من جانب الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة.¹ وفي هذا السياق، اقترح الأمين على مكتب هذه الدورة الثامنة المبادرة بوضع استراتيجية لتنمية القدرات. وانطلاقاً من الإسهامات الأولية المقدمة من المكتب خلال فترة السنتين، أعد الأمين مشروع إطار كخطوة وسيطة صوب الصياغة المحتملة لمشروع استراتيجية أثناء فترة السنتين المقبلة.
- 2- وتعرض هذه الوثيقة لمحة عامة وتحليلاً موجزاً لتنمية القدرات من أجل تنفيذ المعاهدة الدولية، وتُبرز الحاجة إلى نهج برنامجي في تنمية القدرات. وتقتصر الوثيقة عملية لوضع مشروع استراتيجية لتنمية القدرات في فترة السنتين المقبلة، وتتضمن مشروع الإطار حسب ما هو وارد في مرفق هذه الوثيقة.

ثانياً - لمحة عامة على تنمية القدرات من أجل تنفيذ المعاهدة الدولية

- 3- دخلت المعاهدة الدولية حيز النفاذ في عام 2004. وقطعت الأطراف المتعاقدة منذ ذلك الحين خطوات في سبيل تنفيذ أحكامها على المستوى الوطني، بما يشمل تعزيز التآزر بين القطاعات وتعميم الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الخطط الوطنية لكل من تلك القطاعات.
- 4- ويعتمد التنفيذ الكامل للمعاهدة الدولية على قيام الأطراف المتعاقدة بما يلي:
- (أ) تعزيز البرامج الوطنية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ودمج اعتبارات تلك الموارد في خطط العمل الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي؛
- (ب) إدراج أولويات الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في استراتيجياتها الوطنية من أجل الاستجابة للتقلبات والتغيرات المناخية؛
- (ج) وضع إجراءات أو قوانين أو سياسات وطنية للتمكين من تنفيذ النظام المتعدد الأطراف على المستوى الوطني ودمجها في أطر الحصول على الموارد وتقاسم منافعها؛
- (د) تعزيز عمليات جمع المادة الوراثية على الصعيد الوطني بوسائل تشمل تعزيز نُظم معلومات الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وأدواتها للمساهمة في نظام المعلومات العالمي والنظام المتعدد الأطراف.

- 5- ويتفاوت مدى تنفيذ الأطراف المتعاقدة لتلك الأنشطة تبعاً للقدرات الوطنية والموارد المتاحة. وتوفّر الخبرات والدروس المستفادة من الأطراف المتعاقدة في تنفيذ المعاهدة مصدراً قيماً للمعلومات التي يمكن الاستفادة منها في فهم

¹ ترد الإشارة إلى الحاجة إلى بناء القدرات أو الطلب عليها في القرارات التالية: القرار 2017/1، مساهمة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ القرار 2017/4، عمليات النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها؛ القرار 2017/5، تنفيذ نظام المعلومات العالمي؛ القرار 2017/6، تنفيذ المادة 6، الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛ القرار 2017/7، تطبيق المادة 9، حقوق المزارعين؛ القرار 2017/9، التعاون مع اتفاقية التنوع البيولوجي؛ القرار 2017/12، التعاون مع الأجهزة والمنظمات الدولية الأخرى.

تحديات التنفيذ وفرص تبسيط العمليات على المستويين الوطني والدولي كما هو مبين في استعراض التنفيذ الذي أجرته لجنة الامتثال (انظر الفقرة 7 أدناه).

6- وأجرى عدد من المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها منظمات عامة ومنظمات غير حكومية، أنشطة لبناء القدرات من أجل تنفيذ المعاهدة الدولية وبناء تآزر مع الصكوك الأخرى المتعددة الأطراف. ويسرت الأمانة أيضًا أنشطة بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني بناءً على طلبات الأطراف المتعاقدة. واعتمدت الأمانة في ذلك على شبكة واسعة من الخبراء والمؤسسات الشريكة. وتواصل الأمانة تعاونها مع طيف واسع من أصحاب المصلحة والشركاء لتعزيز أنشطة تنمية القدرات وتحديد السبل العملية لتنفيذ المعاهدة الدولية. وفي سياق برنامج منظمة الأغذية والزراعة للتعاون التقني من أجل التنمية، تعاونت الأمانة مع المكاتب الإقليمية والقطرية للمنظمة من أجل دعم جهود بناء القدرات على المستويين المحلي والإقليمي. وتعاونت الأمانة، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي ومراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية الأخرى، والصندوق العالمي لتنوع المحاصيل، والشركاء الآخرين، في عدد من أنشطة التدريب وتنمية القدرات في قضايا ومجالات مواضيعية محددة.

7- وساهم عمل لجنة الامتثال خلال فترة السنتين الحالية بدور محوري في استعراض حالة تنفيذ المعاهدة الدولية بالاستناد إلى التقارير الوطنية المتاحة بموجب إجراءات الامتثال. وأخذت اللجنة علمًا بالتوصيات التي طرحتها الأطراف المتعاقدة بشأن بناء القدرات والدعم المطلوب للتنفيذ الفعال للمعاهدة الدولية.²

8- ومنذ دخول المعاهدة الدولية حيز النفاذ، سُجلت زيادة كبيرة في عدد أصحاب المصلحة الذين تم الوصول إليهم من خلال أنشطة بناء القدرات. وشملت المجموعات التي استهدفتها مبادرات تنمية القدرات جهات التنسيق الوطنية، والمزارعين، والعلميين، والباحثين، وكذلك المؤسسات والمنظمات التي تطلب مشاريع صندوق تقاسم المنافع وتنفيذها.

9- وخلال فترة السنتين الحالية، تم الحصول على معظم موارد تنمية القدرات من صندوق تقاسم المنافع، كما هو مبين أدناه، والصندوق الاستئماني للأغراض المتفق عليها.

10- ويحظى التدريب وبناء القدرات بأولوية عالية في جميع المشاريع التي يربها صندوق تقاسم المنافع. ويمثل تخصيص ميزانية محددة للتدريب شرطًا إلزاميًا لجميع الشركاء في صندوق تقاسم المنافع. وشارك حتى الآن أكثر من 80 000 شخص من المزارعين والعلميين والقائمين بالتربية، والعاملين في مجال الإرشاد، والمسؤولين الحكوميين، والطلاب، في التدريب وتنمية القدرات من خلال حلقات العمل، أو جلسات التوعية، أو الاجتماعات والمؤتمرات، أو الأيام الحقلية والحقول الإرشادية، أو الأعمال المخبرية، أو التدريب عن بُعد.

11- وتناولت مبادرات التدريب وبناء القدرات التي أُخذت برعاية من صندوق تقاسم المنافع طيفًا واسعًا من المواضيع التي شملت تنفيذ المعاهدة الدولية، والتدريب العملي على تقنيات الصون والإدارة على مستوى المزارع، وإصدار شهادات

² الفقرة 12 من الوثيقة IT/GB-8/19/13، تقرير لجنة الامتثال.

البذور، والتربية التشاركية للنباتات، وكذلك نُظِم تنوع المحاصيل. وتولى صندوق تقاسم المنافع أيضًا رعاية التدريب في المجالات الشديدة التخصص والكثيفة المعارف، مثل المعلوماتية البيولوجية والتقنيات الحديثة لاستخلاص الحمض النووي الرببي المنزوع الأكسجين، وتحديد الأنماط الوراثية، وتحديد الأنماط المظهرية.

12- وبالإضافة إلى التدريب وبناء القدرات، يدعم صندوق تقاسم المنافع تبادل المعارف وتقاسمها بوسائل تشمل معارض البذور، والأيام الحقلية المفتوحة؛ ومشاركة الشركاء في المؤتمرات الدولية وحوار السياسات. وتتيح هذه الفعاليات لأصحاب المصلحة الالتقاء وتقاسم معارفهم ووجهات نظرهم، وتكوين شبكات وإجراء نقاشات بناءة تعزز مشاركة عناصر فاعلة جديدة في تنفيذ المعاهدة.

13- وخلال فترة السنتين الحالية، تشمل المواضيع التي تغطيها الأنشطة المحددة لتنمية القدرات بتيسير من الأمانة ما يلي:

- الامتثال من خلال ثلاث حلقات عمل إقليمية تركز على تقديم البلاغات الوطنية؛
- نظام المعلومات العالمي من خلال مكتب مساعدة لمعرفات الكيانات الرقمية وثلاث حلقات عمل إقليمية فرعية حول مختلف جوانب برنامج عمل نظام المعلومات العالمي؛
- الصون والاستخدام المستدام وحقوق المزارعين، حيث أُقيمت ثلاث حلقات عمل تدريبية إقليمية في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
- الدعم التقني والتوجيه والمساعدة المخصصة في صياغة وتحسين مقترحات المشاريع الكاملة للمتقدمين للدعوة الرابعة لتقديم مقترحات لصندوق تقاسم المنافع من خلال حلقة عمل عالمية.

ثالثًا - مبررات استراتيجية تنمية القدرات

14- أكد الجهاز الرئاسي مرارًا، كما جاء أعلاه، ضرورة تنمية القدرات باعتبارها نشاطًا رئيسيًا لدعم التنفيذ من جانب الأطراف المتعاقدة. وبينما قام الأمين بإقامة تآزرات بين مسارات العمل المختلفة، وذلك على سبيل المثال بين نظام المعلومات العالمي والنظام المتعدد الأطراف، من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، لا يوجد أي نهج شامل قيد التخطيط أو التنفيذ في مختلف مبادرات تنمية القدرات ولم يطلب الجهاز الرئاسي أي نهج من هذا القبيل حتى الآن.

15- وتكررت في جميع أنشطة ما بين الدورات التي أجرتها أو قامت بتسييرها الأمانة في فترة السنتين بناءً على توجيهات الجهاز الرئاسي، طلبات الحصول على مزيد من تنمية القدرات. وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في بعض البلدان، لا تزال هناك حاجة متزايدة إلى تعميق الوعي بمختلف آليات المعاهدة الدولية وأحكامها وتنمية القدرات المتصلة بها. وحسب ما أكدته تقرير لجنة الامتثال، لا يزال تنفيذ المعاهدة الدولية يتطلب تنمية القدرات على نطاق واسع على مختلف المستويات السياسية والتشغيلية.

16- ويظهر هذا الاتجاه في وقت يمكن أن يحتاج فيه تنفيذ المعاهدة الدولية إلى مزيد من التركيز الاستراتيجي والعمل المتواصل والتعاون، من أجل بناء تآزر بين مختلف القطاعات - مثل الزراعة والبيئة - ومع الصكوك الأخرى المتعددة الأطراف، والأطر أو العمليات، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا، وأهداف التنمية المستدامة.

17- ويتعين تجديد جهود تنمية القدرات من أجل دعم الاستجابات الفعالة على صعيد السياسات وعلى المستوى التشغيلي من جانب مجتمع المعاهدة الدولية حيال التحديات العالمية. وفي ضوء ذلك، ينبغي أن تراعى في تنمية القدرات البيئة الخارجية التي تؤثر على تنفيذ المعاهدة الدولية. وبالإضافة إلى التركيز القطاعي، مثل الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعتها، قد يلزم أيضًا أن يكون النطاق الذي تغطيه تنمية القدرات من أجل تنفيذ المعاهدة الدولية متجاوبًا مع المواضيع العالمية، من قبيل أهداف التنمية المستدامة، والأمن الغذائي، والتغذية، والزراعة المستدامة، وتغير المناخ.

18- وبالإضافة إلى ذلك، لم تعين جهات التنسيق الوطنية لدى كثير من الأطراف المتعاقدة إلا مؤخرًا، وتقاعد مؤخرًا كثير من الخبراء الوطنيين الذين كان لهم دور في دعم تنفيذ المعاهدة في البلدان النامية أو انتقلوا إلى مجالات عمل أخرى. ومن هنا فإن تعزيز القدرات المؤسسية مجال في حاجة مستمرة إلى تنمية القدرات.

19- ويمكن للاختلال المحتمل في المواضيع والمناطق الجغرافية التي تغطيها حلقات العمل الفردية غير المنسقة وفعاليات تنمية القدرات عرقلة التنفيذ المتناغم لجميع مكونات المعاهدة الدولية. ويمكن مراعاة التوازن في التغطية الجغرافية والمواضيع أن يشكل عنصرًا استراتيجيًا في تعزيز تنمية القدرات.

20- ويمكن أيضًا لتنمية القدرات من أجل تنفيذ المعاهدة الدولية أن يسترشد باستراتيجية المنظمة لتنمية القدرات.³ وتشمل استراتيجية المنظمة لتنمية القدرات ثلاثة أبعاد مترابطة: الأفراد، والمنظمات، والبيئة التمكينية. وتشمل تنمية القدرات في كثير من الأحيان تعزيز المعارف والمهارات لدى الأفراد الذين تعتمد نتائج عملهم اعتمادًا كبيرًا على أداء المنظمات التي يعملون فيها. وبالإضافة إلى النهج الثلاثي الأبعاد، أثبتت برامج المنظمة الناجحة أن القدرات التقنية والوظيفية حاسمة لتعزيز قدرات البلدان الأعضاء في التنمية الزراعية والريفية. ويمكن أيضًا لاستراتيجية تنمية القدرات من أجل تنفيذ المعاهدة الدولية أن تعكس العناصر المذكورة أعلاه.

21- ويشكل تنفيذ نهج برنامجي في أنشطة تنمية القدرات اعتبارًا رئيسيًا في الاستراتيجية المقترحة، ويتمثل الأساس المنطقي في تحقيق التزام قدر المستطاع بين مختلف أنشطة تنمية القدرات من أجل تعزيز الأثر واستخدام الموارد بكفاءة. ومن شأن النهج البرنامجي لاستراتيجية تنمية القدرات أن يقلل من الازدواجية ويصل بالنتائج إلى المستوى الأمثل من خلال رؤية متسقة لتنفيذ أنشطة تنمية القدرات القطاعية. ويمكن لاستخدام النهج البرنامجي في استراتيجية تنمية القدرات أن يزود الأطراف المتعاقدة ومقدمي خدمات تنمية القدرات والجهات المانحة بمورد شامل لتوجيه المبادرات والإجراءات. وبالإضافة إلى ذلك، سيتيح الأخذ باستراتيجية متماسكة للأمين الإبلاغ عن المبادرات والنتائج

³ تتاح استراتيجية المنظمة لتنمية القدرات في الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/a-k8908a.pdf>. وهذه الاستراتيجية تكملها وحدة تعليمية من أجل تعزيز ممارسات المنظمة لدعم تنمية قدرات البلدان الأعضاء، وهي متاحة في هذا الرابط: <http://www.fao.org/3/a-i1998e.pdf>.

بصورة أشمل وبشكل منفصل عن مختلف مسارات العمل التي ترتبط بها تنمية القدرات. ويمكن لهذه التقارير المنفصلة أن تيسر للجهاز الرئاسي باستمرار تحديد الفجوات والاحتياجات - المرتبطة على سبيل المثال بالتغطية الجغرافية، والمواضيع، والمجموعات المستهدفة، والأنشطة.

22- ومن المتوقع أن تستمر استراتيجية تنمية القدرات في الاعتماد على الشراكات التي تكونت حتى الآن من أجل تخطيط تنمية القدرات وتنفيذها - بالاشتراك على سبيل المثال مع المراكز التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية - وستوسّع أيضاً تلك الشبكات من الشراكات لتشمل مقدمي خدمات تنمية القدرات في القطاعات الأخرى ذات الصلة التي يمكن فيها تعميم وتنفيذ المعاهدة الدولية، مثل الأوساط البيئية، وفي سياق إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

رابعاً- العملية المحتملة لوضع استراتيجية لتنمية القدرات

23- انطلاقاً من الخبرة المكتسبة على مدار السنوات وفي ضوء الطلب المستمر على تنمية القدرات، اقترح الأمين مبادرة وضع استراتيجية لتنمية القدرات في الفترة الحالية الممتدة بين الدورتين. وعرضت المبادرة على مكتب الدورة الثامنة للجهاز الرئاسي الذي لاحظ اقتراح الأمين بشأن وضع استراتيجية لتنمية القدرات من أجل الحفاظ على الاتساق في أنشطة التدريب وتنمية القدرات الحالية. وأوصى المكتب بأن يحدّد الأمين عند عرض المبادرة على الجهاز الرئاسي، مختلف أنواع أنشطة تنمية القدرات، بما يشمل المجموعات المستهدفة والأهداف المحددة. وشجع المكتب أيضاً نواب الرئيس على التماس التعليقات والإسهامات من أقاليم كل منهم، وطلب من الأمين أيضاً تقديم مشروع الاستراتيجية إلى اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد لتقديم تعليقاتها وإبداء المشورة بشأنها. ومع ذلك، لم ترد أي مدخلات محددة من الأطراف المتعاقدة.

24- وتقتصر هذه الوثيقة عملية أكثر تدرجاً في وضع الاستراتيجية لعرضها على الجهاز الرئاسي للنظر فيها، على أن تتألف من إطار أولي يحدّد العناصر الأساسية للاستراتيجية، وإمكانية إجراء عملية تشاورية في فترة السنتين المقبلة.

25- ويتمحور مشروع الإطار الوارد في المرفق حول الآتي:

- مجموعة أولية من القيم المقترحة (الهدف العام، والمبادئ)؛
- تنفيذ الأنشطة، والمجموعات المستهدفة ذات الصلة التي يوصي بها المكتب، والنتائج؛
- التنسيق والتعاون من أجل بلورة نهج الشراكة الذي سبقت الإشارة إليه؛
- موارد للتنفيذ بالتأزر الوثيق مع استراتيجية التمويل المحدثة؛
- ترتيبات الرصد والاستعراض التي تكفل تحديث استراتيجية تنمية القدرات باستمرار استناداً إلى ما يستجد من احتياجات وأولويات.

26- وفي ما يتعلق بالعملية التشاورية اللازمة لوضع الاستراتيجية الكاملة خلال فترة السنتين المقبلة، من المقترح أن تشمل تلك العملية ما يلي:

- (1) التماس آراء الجهات الشريكة العريقة في تنمية القدرات، سواءً المقدمة أو المتلقية، بالاستناد إلى الإطار الأوّلي للاستراتيجية، وذلك من خلال مشاورة عن طريق الإنترنت؛
- (2) إعداد مشروع استراتيجية تنمية القدرات بالاستناد إلى الإسهامات المقدمة أثناء المشاورة؛
- (3) تقديم مشروع الاستراتيجية إلى اللجنة الدائمة المقترحة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد وإلى لجنة الامتثال، وكذلك إلى الأجهزة الأخرى القائمة في الفترات الممتدة بين الدورات، حسب الاقتضاء، من أجل إسداء مشورتها وإبداء تعليقاتها، في فترة السنتين المقبلة؛
- (4) وضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية وتقديمها إلى الجهاز الرئاسي للنظر فيها خلال دورته التاسعة.

خامسًا - التوجيهات المطلوبة

27- إن الجهاز الرئاسي مدعو إلى إقرار مبادرة الأمين بشأن وضع استراتيجية لتنمية القدرات، وتقديم التوجيه بشأن عملية صياغة مشروع الاستراتيجية كي يتسنى النظر فيها أثناء دورته التاسعة.

المرفق

مشروع إطار استراتيجية المعاهدة الدولية لتنمية القدرات (2021-2025)

1- الهدف العام

تعزيز تنفيذ المعاهدة الدولية من خلال تحسين الاتساق والكفاءة والفعالية في مبادرات تنمية القدرات وأنشطتها.

2- المبادئ التوجيهية

- موجهة نحو تحقيق رؤية ونتائج؛
- موجهة بحسب الطلب؛
- محددة زمنياً لإتاحة تقييمها وتحديثها دورياً؛
- يمكن التحقق منها من خلال مؤشرات ومعالم بارزة؛
- منسقة لدمج تنمية القدرات التي تيسرها الأمانة في بناء القدرات ضمن إطار صندوق تقاسم المنافع ومن خلال الأطراف المتعاقدة كتقاسم لمنافع غير نقدية في إطار النظام المتعدد الأطراف (المادة 13-2 ج) من المعاهدة؛
- تعاونية، أي منفذة من خلال التعاون مع الشركاء الدوليين وبدعم من المكاتب الإقليمية والوطنية للمنظمة، وكذلك المؤسسات وجهات التنسيق الوطنية، عند الاقتضاء.

3- الأنشطة

يمكن لأنشطة تنمية القدرات التالية التي أخذت بما علمًا لجنة الامتثال بناءً على توصيات الأطراف المتعاقدة، أن تشكل الإطار لأنشطة استراتيجية تنمية القدرات:

- توفير المشورة والخيارات التقنية والخبرات لاستعراض الآليات والسياسات لتنفيذ المعاهدة الدولية؛
- إنشاء أو تعزيز آليات التنسيق الوطنية ودعم جهات التنسيق الوطنية وبدائلها؛
- وضع خطط وطنية لتنفيذ المعاهدة الدولية؛
- بناء القدرات في المؤسسات الوطنية في مختلف المجالات التقنية، بما في ذلك استخدام الاتفاق الموحد لنقل المواد، والنظام الميسر للاتفاق الموحد لنقل المواد، وإدراج مواد في النظام المتعدد الأطراف، فضلاً عن إدارة البيانات؛
- الاستفادة من الفرص الموجودة حالياً والجديدة للتعاون على المستوى الإقليمي.

4- المجموعات المستهدفة

يوفر إطار نتائج مشروع استراتيجية التمويل المحدثه موجزًا توضيحيًا عن المعاهدة الدولية وأهدافها وأنشطتها وآلياتها، ويجدّد الشركاء الذين سيمكنون من تنفيذها. ويمكن أن تشمل المجموعات التي سوف تستهدفها استراتيجية تنمية القدرات الشركاء القائمين بالتمكين المشمولين بإطار النتائج، من قبيل ما يلي:

- المؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية، مثل مؤسسات التعاون الزراعي والمؤسسات البحثية؛
- المؤسسات الحكومية الوطنية، مثل المنظمات الوطنية للبحوث الزراعية؛
- الهيئات الأكاديمية، مثل الجامعات؛
- الأفراد والجماعات، مثل المزارعين ومجتمعات الشعوب الأصلية، والقائمين بالتربية، والباحثين.

5- النتائج

- تسليط مزيد من الضوء على المعاهدة الدولية وإبراز صورتها وطنيًا وإقليميًا؛
- معلومات محسّنة وأكثر وضوحًا عن المكونات الرئيسية للمعاهدة الدولية، وهي صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، وحقوق المزارعين، والنظام المتعدد الأطراف، ونظام المعلومات العالمي؛
- تُهجّج محسّنة ومتسقة لتعزيز الترابط بين الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وخطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، من قبيل الأمن الغذائي وتغيّر المناخ والتنمية الزراعية والتنوع البيولوجي والاستدامة البيئية؛
- تعزيز امتثال الأطراف المتعاقدة لالتزاماتها بموجب المعاهدة الدولية وتحسين تقديم التقارير الوطنية في سياق إجراءات الامتثال؛
- تحسين فهم المعاهدة الدولية وبالتالي التنسيق الفعال للتنفيذ.

6- التنسيق والتعاون

- من المتوقع تحقيق التنسيق والتعاون مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والشركاء لتعزيز وتحديد السبل العملية لتحقيق تنفيذ المعاهدة الدولية من خلال أنشطة تنمية القدرات.
- من المتوقع أن يشمل هؤلاء الشركاء، على سبيل المثال لا الحصر: الأطراف المتعاقدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، ورابطات المزارعين، ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمراكز التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وغيرها من مراكز البحوث الزراعية الدولية، والقطاع الخاص (صناعة البذور، وصناعة تجهيز الأغذية). ويمكن تحديد الأدوار والمسؤوليات للأمانة، مثل جمع المعلومات عن تنمية القدرات وتوفير تلك المعلومات - وللجهاز الرئاسي - مثل رصد التقدم المحرز في التنفيذ، وإعادة النظر في الاستراتيجية تبعًا لذلك، وتقديم أي توجيهات إضافية.
- يمكن إنشاء آلية للتنسيق بين مقدمي خدمات تنمية القدرات حالما تتحقق كتلة حرجة من المقدمين والأنشطة.

7- الموارد اللازمة للتنفيذ

- سيجري توليد الموارد اللازمة للاستراتيجية وفقاً للاستراتيجية المحدثة لتمويل المعاهدة الدولية.
- سيوفر الاستعراض الكامل والأكثر تماسكاً لأنشطة تنمية القدرات المزمعة والمقدمة ركيزة مفيدة لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

8- الرصد والاستعراض

- ستُرصَد استراتيجية تنمية القدرات بانتظام كي يتسنى تحسينها باستمرار ولكي تظل فعالة ومتجاوبة وذات صلة.
- سيتولى الأمين توفير المعلومات المتصلة بتنفيذ استراتيجية تنمية القدرات ورصدها واستعراضها بناءً على استقصاءات بين الأطراف المتعاقدة ومقدمي خدمات بناء القدرات في دورات محددة للإبلاغ.
- ينبغي أن يراعى في استعراض استراتيجية تنمية القدرات الذي سيجريه الجهاز الرئاسي الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة والمعلومات المتراكمة أثناء التنفيذ.